





تكرمنا بتلقيكم  
بالتواضع  
السيد الدكتور / علاء عز  
المدير التنفيذي - الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

السيد الدكتور / علاء عز  
المدير التنفيذي - الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

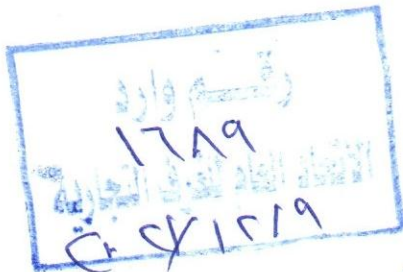
تحية طيبة وبعد ،

في إطار قيام وزارة التعاون الدولي بدفع آفاق التعاون الاقتصادي والتنموي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين ومن ضمنهم جمهورية ألمانيا الاتحادية، من خلال الدبلوماسية الاقتصادية التي تقوم الوزارة بتنفيذها.

أود إفادة سيادتكم بما يلي:

- قام بنك التعمير الألماني بإنشاء مرفق الاستثمار من أجل التوظيف نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بهدف المساهمة في خلق فرص عمل مستدامة ودعم سوق العمل، ويعد المرفق كجزء لا يتجزأ من المبادرة الخاصة بالتدريب وخلق فرص عمل ومن الجدير بالذكر أنه سبق وأن تم التوقيع على الخطابات المتبادلة الخاصة بالمبادرة في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ من جانب السيدة الدكتورة / رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي وسعادة السفير / جين سريال نون سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى جمهورية مصر العربية كمنحة بمبلغ ٣ مليون يورو لصالح وزارة التجارة والصناعة،
- تم تخصيص تمويل إضافي للمبادرة بقيمة ٧,٧٢ مليون يورو كمنحة وذلك من المخصصات المالية المقدمة من الحكومة الألمانية للحكومة المصرية لعام ٢٠٢١.
- يدعو مرفق الاستثمار من أجل التوظيف، الشركات والهيئات العامة لتقديم مقترحات مشاريع تساهم في خلق فرص عمل مستدامة ، مع التركيز وإعطاء الأولوية للمشروعات التي تساهم في دفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر ( المدن الخضراء والزراعة المستدامة والطاقة المستدامة ونظم النقل والتنوع البيولوجي والغابات والمخلفات الصلبة ومياه الصرف الصحي)، حيث يمنح المرفق منح تمويل تتراوح من مليون إلى ١٠ مليون يورو لكل مشروع من خلال عملية تقديم طلب تنافسية.

وفي هذا الصدد، تجدون سيادتكم رفق هذا مذكرة معلومات مفصلة عن المرفق المشار إليه أعلاه، كما أكون شاكرة تكرم سيادتكم موافاتنا بمقترحات المشروعات المطلوب تخصيص تمويل لها باللغة الإنجليزية (متضمنة نبذة عن المشروع وأهدافه والأنشطة المقترحة تنفيذها في إطاره والمبلغ التمويلي المطلوب باليورو والأثر البيئي والاجتماعي للمشروع ومدى مساهمته في خلق فرص عمل )، مطبوعة و soft copy على البريد الإلكتروني (nelsaeed@moic.gov.eg) وذلك في موعد غايته يوم الخميس الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١.



السيد الدكتور / علاء عز  
المدير التنفيذي  
٢٠٢١/١١/١٤

السيد الدكتور / علاء عز  
المدير التنفيذي  
٢٠٢١/١١/١٤



وإنني إذ أنتهز هذه المناسبة لأؤكد لسيادتكم حرص وزارة التعاون الدولي على دوام التعاون والتنسيق مع اتحادكم  
الموقر، بما يخدم تحقيق أهداف أجندة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مساعد وزير التعاون الدولي  
والمشرف على قطاع شئون مكتب الوزير

السيدة سامية حسين

السيدة أ.د. / سامية حسين



## مذكرة معلومات عن مرفق الاستثمار من أجل التوظيف

- قام بنك التعمير الألماني بإنشاء مرفق الاستثمار من أجل التوظيف نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بهدف المساهمة في خلق فرص عمل مستدامة ودعم سوق العمل، ويعد المرفق كجزء لا يتجزأ من المبادرة الخاصة بالتدريب وخلق فرص عمل ومن الجدير بالذكر أنه سبق وأن تم التوقيع على الخطابات المتبادلة الخاصة بالمبادرة في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ من جانب السيدة الدكتورة / رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي وسعادة السفير / جين سريال نون سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدي جمهورية مصر العربية كمنحة بمبلغ ٣ مليون يورو لصالح وزارة التجارة والصناعة.
- وقد تم تخصيص تمويل إضافي للمبادرة بقيمة ٧,٧٢ مليون يورو كمنحة وذلك من المخصصات المالية المقدمة من الحكومة الألمانية للحكومة المصرية لعام ٢٠٢١.
- يدعو مرفق الاستثمار من أجل التوظيف، الشركات والهيئات العامة لتقديم مقترحات مشاريع تساهم في خلق فرص عمل مستدامة، مع التركيز وإعطاء الأولوية للمشروعات التي تساهم في دفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر ( المدن الخضراء والزراعة المستدامة والطاقة المستدامة ونظم النقل والتنوع البيولوجي والغابات والمخلفات الصلبة ومياه الصرف الصحي).
- لتحقيق هذا الهدف، يمنح المرفق منح تمويل تتراوح من مليون إلى ١٠ مليون يورو لكل مشروع من خلال عملية تقديم طلب تنافسية، وتجدر الإشارة إلى ما يلي:
  - سيتم اختيار المشروعات الممولة عن طريقه مسابقة تحكم فيها لجنة من مرفق الاستثمار من أجل التوظيف،
  - تغطي عملية التقييم المرحلة الأولى من الاختيار الأولي بناءً على مقترحات المشروعات المقدمة. وفي المرحلة الثانية يُطلب من المتقدمين المختارين تقديم مقترحات مشروعات مفصلة، وستخضع مقترحات المشروعات المفصلة لتقييم أعمق وأدق.



- وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات التي سيتم تمويلها في إطار المرفق، يجب أن تكون في إطار أحد المعاور الآتية:

<p>المحور الأول: <u>البنية التحتية العامة لخلق فرص العمل - غير الهادفة للربح</u></p>	<p>المحور الثاني: <u>خدمة مشتركة لخلق فرص العمل - غير هادفة للربح</u></p>
<ul style="list-style-type: none"><li>○ يغطي المرفق ما يصل إلى ٩٠٪ من التكلفة، بينما يجب أن يتكفل المتقدم بتغطية على الأقل ١٠٪ من تكلفة المشروع.</li><li>○ <u>الجهات التي يمكن قيامها بتقديم مشروعات:</u> الجهات الصناعية والتجارية والزراعية والمنظمات التي تدير المناطق الصناعية والوزارات الوطنية والجهات الحكومية والمنظمات الاستثمارية.</li><li>○ وصف المشروع: مشروعات تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر لخلق فرص عمل والمشروعات التي يمكن أن تحقق ربح بدون أن يكون هدفها الأساسي هو تحقيق الربح فقط.</li><li>○ أمثلة للمشروعات التي يمكن التقدم بها: إنتاج الطاقة المتجددة ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي وإنشاء طريق للوصول لمجمع صناعي.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>○ يغطي المرفق ما يصل إلى 75٪ من التكلفة، بينما يجب أن يتكفل المتقدم بتغطية على الأقل 25٪ من تكلفة المشروع.</li><li>○ <u>الجهات التي يمكن قيامها بتقديم مشروعات:</u> الغرف الوطنية والدولية للصناعة والتجارة والزراعة والمنظمات الاستثمارية ومؤسسات التوظيف.</li><li>○ وصف المشروع: مشروعات تستهدف تطوير الخدمات العامة أو الخاصة وتهدف بشكل غير مباشر لخلق فرص عمل والمشروعات التي يمكن أن تحقق ربح بدون أن يكون هدفها الأساسي هو تحقيق الربح فقط.</li><li>○ أمثلة للاستثماري وخلق فرص عمل في القطاعات التي تحتاج خبرات بالترويج الاستثماري وخلق فرص عمل في القطاعات التي تحتاج خبرات كبيرة ودعم الأكاديميات التي تقوم بتقديم تدريب مهني للمتدربين لتأهيلهم للتوظيف في عدد من الشركات العامة في القطاع الصناعي.</li></ul>



<p>المحور الرابع: المشاريع الربحية التي تعزز خلق فرص عمل مباشرة من قبل مقدم الطلب</p>	<p>المحور الثالث: المشاريع الربحية التي تعزز خلق فرص العمل المباشرة. ، ولها فوائد / آثار أوسع لا تقتصر على كيان مقدم الطلب بل وتعود على المجتمع:</p>
<ul style="list-style-type: none"><li>○ يغطي المرفق ما يصل إلى ٢٥٪ من التكلفة، بينما يجب أن يتكفل المتقدم المتكفل بتغطية على الأقل ٧٥٪ من تكلفة المشروع.</li><li>○ الجهات التي يمكن قيامها بتقديم مشروعات: كافة أنواع الشركات.</li><li>○ وصف المشروع: مشروعات تهدف إلى تحقيق ربح ، وخلق فرص عمل بشكل مباشر للشركة مقدمة الطلب.</li><li>○ أمثلة للمشروعات التي يمكن التقدم بها: قيام الشركة مقدمة الطلب بتوسيع كيانها وإنشاء خطوط تجارية جديدة لها بجانب الخطوط التجارية الأخرى الخاصة بها وقيام الشركة مقدمة الطلب بإنشاء كيان جديد للمشروع التي تستفيد من قوة وكفاءة مقدم الطلب (ليست شركة ناشئة).</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>○ يغطي المرفق ما يصل إلى ٥٠٪ من التكلفة، بينما يجب أن يتكفل المتقدم بتغطية على الأقل ٥٠٪ من تكلفة المشروع.</li><li>○ الجهات التي يمكن قيامها بتقديم مشروعات: الشركات الصناعية والتجارية والزراعية والمنظمات التي تدير المناطق الصناعية.</li><li>○ وصف المشروع: مشروعات تهدف إلى تحقيق ربح ، وخلق فرص عمل داخل الشركة مقدمة الطلب وتشجيع الشركات الأخرى لخلق فرص عمل.</li><li>○ أمثلة للمشروعات التي يمكن التقدم بها: بناء مستودع تبريد يقدم خدماته إلى سلسلة قيمة زراعية أوسع نطاقًا وكتيجة لذلك ستقوم المؤسسة بتوظيف موظفين جدد بالمستودع ويمكن لكيانات سلسلة القيمة توسيع نطاق الأعمال وتوظيف موظفين جدد بالتساوي.</li></ul>

- الشروط العامة للتقدم:

- (١) يمكن أن تكون الجهة متقدمة الطلب جهة مستقلة بذاتها ويمكن أيضا التقدم من خلال تحالف يضم مجموعة من الكيانات المختلفة وعلى المتقدم أن يكون مستوفي الشروط التالية أيضا لقبول الطلب:
  - في حال أن المتقدم جهة مستقلة بذاتها:
  - أن تكون جهة قانونية مستقلة ومسجلة بجمهورية مصر العربية ، وكذا النص صراحة بالطلب على نوع الكيان من الناحية القانونية.



- أن تكون الجهة مسجلة وتعمل وفقاً للتراخيص المطلوبة لمزاولة التجارة بجمهورية مصر العربية.
- أن يكون قد مر ثلاث سنوات على الأقل على بدء عمل الجهة.

■ في حال أن تقديم الطلب من خلال تحالف يضم مجموعة من الكيانات المختلفة:

- يجب على التحالف ترشيح مقدم طلب رئيسي واحد من بين كياناته، لتكون مسؤولياته على النحو التالي:
  - ضمان دقة المعلومات المذكورة بالورقة المفاهيمية المقدمة.
  - في حالة قبول الطلب المقدم، سيكون مقدم الطلب الرئيسي هو الشخص الذي يوقع اتفاقية المنحة، وبالتالي يجب أن يكون مقدم الطلب الرئيسي هو صاحب المصلحة الرئيسي الذي سينفذ المشروع ويكون مسؤولاً عن التنفيذ الكامل للمشروع.
  - يجب أن يكون كل كيان في التحالف، كياناً قانونياً منفصلاً مسجلاً في مصر أو في إفريقيا أو بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة غير مؤهلة للتقديم.
  - على نوع الكيان من الناحية القانونية. الكيانات المسجلة خارج مصر أو أفريقيا أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة غير مؤهلة للتقديم.
  - يجب أن يكون على الأقل واحد من الكيانات بالتحالف مسجل ويعمل وفقاً للتراخيص المطلوبة لمزاولة التجارة بجمهورية مصر العربية.

(٢) تنطبق المنحة فقط على البنود المتعلقة بالمرحلة الاستثمارية في المشروع والتي سيتم صرف مبلغ المنحة خلال هذه المرحلة، ويمكن استخدام المنح بشكل أساسي في البناء (ولكن ليس المشاريع العقارية) أو الأصول الثابتة (معدات الآلات) مع دعم محدود للأنشطة الأخرى.

(٣) يجب على المتقدمين تحديد المرحلة الاستثمارية الخاصة بالمشروع في الطلب المقدم، ويجب أن يتم البدء في المشروع بعد أقصي بعد مرور ١٢ شهر من توقيع اتفاق المنحة، ويحق للمرفق إلغاء مساهمته في تمويل المشروع إذا تم الإخلال بهذا الشرط.